المبحث الأول

الدعوة إلى تيسير النحو

يُعدّ اختلاط العرب بالأمم الأعجمية بعد انتشار الإسلام والفتوحات الإسلامية التي رافقت دخول الإسلام إلى مناطق غير عربية سبباً من أسباب ظهور اللحن وتسرّبه إلى الناشئة، فساد بين الناس عامة حتى انسحب إلى الفصحاء من العرب، فشمَّر العلماء عن سواعدهم؛ لصيانة لغة القرآن الكريم وحفظها[1].

فنشأت الحاجة إلى وضع قواعدٍ لضبط كلام الله؛ حتى لا يلحن قارئوه فيه، واستطاع الخليل (رحمه الله) في القرن الثاني الهجري أن يُتِّم للنحو كليّاته، وقد وصل إلينا علمه عن طريق تلميذه سيبويه في كتابه المعروف (الكتاب).

وانفتح الفكر العربي في القرن الرابع الهجري على نتاج الفكر اليوناني بعد ترجمته، فقد كان النحاة منذ أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجريين قد مهَّدوا السبيل لتدخل الاعتبارات العقلية في أصول الدرس النحوي ومسائله فأخضعوه لأقيسة المناطقة واستدلالاتهم، فدخل في النحو ما ليس نحواً، وابتعد الدرس عن هدفه الأساس في صون اللسان عن الخطأ.

فظهرت في هذه الحُقَب المتأخرة المتون وهي لا تخلو من التراكيب الغامضة، والمسائل المستغلقة على المبتدئين، فلجأ الشُرَّاح إلى شرحها ووضع الحواشي عليها، وهذه نفسها احتاجت إلى حواشٍ لشرحها، ولم يتطوّر النحو ووقف في مكانه طوال قرون[2].

وعلقت بالنحو شوائب مثل العلل المنطقية والخلافات النحوية، فتعالت أصوات الدارسين من صعوبته وما بدؤوا يلاقونه من ضيق أدى ذلك إلى ظهور دعوات ومقترحات إصلاحية تهدف إلى تيسير النحو، منها ما عبَّر عن سخط الدارسين وضيقهم بالكتب النحوية المتأخرة، ودعت إلى اعتماد كتب الأوائل، ومنها ما طالب بتأليف كتبٍ سهلة، تتخلَّص من الخلافات النحوية والأبواب غير العملية، واستبعدت المناقشات المنطقية والفلسفية[3].

فظهرت الدعوة إلى تيسير النحو وإصلاحه وهي دعوات اختلفت نوايا المنادين بها، فمنهم من دعاه الى ذلك حُسن النية، ومنهم مَن قاده اليها فساد الطوية، وقبل كلّ شيء أرى لزاماً علينا أن نُعرِّف التيسير لغةً واصطلاحاً.

---

(1) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط2، 1973، ص11.

(2) ينظر: الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، د.عبد الجبارجعفر القزاز، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص 145، 146.

(3) ينظر: الدراسات اللغوية في العراق: 146، 147.

فالتيسير لغةً من اليُسر والمَيْسرة، السهولة وهي ضد العسر، كقوله تعالى: ﴿فنظرة الى ميسرة﴾ [البقرة/280]، ويقال: يَسُرَ الشيء: سهّله، ويسَّر له كذا: هيأه وأعدهُ[1].

أما اصطلاحاً: فهو ((معالجة منهج النحو معالجة حديثة تعتمد على مناهج البحث اللغوي كالوصفي والتاريخي والمقارن))[2]، أو هو((تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تُعرض فيها القواعد على المتعلِّمين))[3].

والدعوة إلى التيسير قديمة، ولكني سأركِّز على جهود المحدثين الذين حاولوا تيسير قواعد اللغة العربية، وطرائق تدريسها.

يقول د.نعمة رحيم العزاوي((لم يتعرّض نحو أمةٍ من الأمم لمثلِ ما تعرَّض له نحو العربية من هجومٍ عليه ونقدٍ لاذع له، فقد شُنَّت عليه حملات كان بعضها ظالماً لا يستند إلى أساس، ولا يقدِّم غير التجريح، وانطوى بعضها الآخر على اقتراحاتٍ هي إلى الهدم أقرب منها إلى البناء، في حين أن هناك دعواتٍ لم تهدف إلى النقض أو الهدم، وإنما انطوت على اقتراحاتٍ جزئية لم تنتظم النحو كلّه، ولم تُعنَ برسمٍ بديل له، فلم ترقَ لذلك إلى مستوى المحاولات العلمية الشاملة))[4].

وحين نظرت في آراء اللغويين المحدثين وجدتُ أنهم انقسموا إلى اتجاهين اثنين:

أولاً: الدعوة إلى تيسير القواعد وتسهيلها.

ثانياً: الدعوة إلى تغيير القواعد.

وكانت الأولى دراسة علمية للقواعد وتيسيرها، أما أصحاب الاتجاه الثاني فكانت دعوتهم خطيرة؛ لأنهم نادوا بتغيير القواعد تغييراً شاملاً، وهكذا قُسِّم المبحث الذي تفرّع بدوره إلى مطالب، فالمطلب الأول خصصته للدعوة إلى تيسير القواعد وقسّمته حسب البلدان التي ولد فيها اللغويون الذين نادوا بهذه الدعوة، فأولاً مصر وثانياً العراق وأخيراً سوريا، والمطلب الثاني الذي خصصته للدعوة إلى تغيير القواعد وتضمّن التقسيم نفسه، وأضفتُ إليه مطلباً أخيراً هو الدعوات التي تبنَّتها المجامع العلمية، فالدعوة إلى التيسير لم تكن حكراً على الأفراد فقط، بل شملت أيضاً المجامع العلمية ومؤسسات الدولة كوزارة المعارف المصرية.

---

(1) ينظر: لسان العرب: 446/15 مادة(يَسَرَ)؛ والمعجم الوسيط: 1077/2.

(2) مناهج تجديد النحو العربي وتيسيره عند المتقدّمين، سحر أحمد محمد، رسالة ماجستير، إشراف أ.د. أحمد خطاب العمر، جامعة تكريت، كلية التربية للبنات، 2000م؛ وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1964م، ص: 15.

(3) تيسير النحو موضة أم ضرورة، محمد ضاري، بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م، ص184.

(4) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، د.نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995، ص52.

المطلب الأول: الاتجاه الأول: الدعوة إلى تيسير وتسهيل القواعد:

سارت الجهود الرامية إلى تيسير النحو العربي حديثاً في اتجاهين مهمين:

الأول: عملي يُراعي الواقع، ويعمد لأيسر الوسائل وأسرعها لتذليل العقبات أمام الدارسين عن طريق الكتاب السهل الخالي من العيوب ما أمكن ذلك.

والثاني: نظري متأنٍ لا يقنع بالتيسير الظاهري، وإنما يهدف إلى الوصول لجذر المشكلة والقضاء على الداء من أصله[1]، وهذا هو الهدف الذي دعا إليه دُعاة التيسير المحافظون، إذ تلخَّصت الدعوة إلى التيسير في مصر بوضع كتبٍ مدرسية للتلاميذ تجمع قواعد النحو، وتُبعد مصطلحات الفلسفة، وتعليلات الشُرَّاح،وأول مَن ألَّف في هذا الاتجاه محاولاً إيجاد الكتاب المدرسي السهل الذي يكفل للدارسين إكسابهم القواعد بأقرب سبيل وأقل جهد، هو علي مبارك (ت1893م) الذي ألَّف كتاب (التمرين)، وعُهِد إلى رفاعة الطهطاوي (ت1873م) بتأليف رسالة في النحو سهلة المأخذ، فألَّف كتاباً أسماه (التحفة المكتبية في تقريب العربية)[2]و[3].

وهكذا تتالت المحاولات وصولاً إلى أوائل القرن العشرين، إذ قَسَّمت المحاولات التي وجدتها أخذت حيزاً من التيسير إلى أقسام حسب البلدان التي ظهرت فيها:

أولاً: في مصر:

نجد محاولة حفني ناصف وزملائه الذين كتبوا كتاب (الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية)، وكتاب (قواعد اللغة العربية)[4] لطلاب المدارس الثانوية، وتعدُّ محاولتهم هذه اقدم المحاولات لإصلاح النحو وتجديده في القرن العشرين.

وقد يكون السبب الذي حدا بحفني ناصف إلى كتابة هذين الكتابين بالاشتراك هو أنه مارس التدريس في مراحله كلها، ومَن يعمل بالتعليم والتدريس يكتشف اشياء قد تكون خافية على الطالب أو المتعلم، فيريد المعلم ان يقرّبها من ذهن الطالب الذي صعُبَت عليه مصطلحات القدماء وآراؤهم، فقدَّمها حفني بطريقة سهلة، مألوفة ومختصرة مع اهتمامه الواضح بالشواهد القرآنية التوضيحية، القائمة على فهم المعنى.

وقدَّم حفني ناصف مادته بشكل منظم، ومبوب، فهو يبدأ اولاً بتعريف اللفظة في كتاب (قواعد اللغة العربية) لطلاب المدارس الثانوية، ثم الدخول الى الموضوع من خلال الشرح وتوضيح الفكرة بصورة مختصرة معززاً ذلك كله بالامثلة والشواهد المختلفة.

ويُعدُّ هذا الكتاب حلقة من سلسلة التعليم التدريجي للنحو، إذ جاء مُكملاً لما سبقه من الكتب، وتنزَّل من ثالثها منزلة الثالث من الثاني، والثاني من الاول، يرتقي فيها الطالب من دائرة الى دائرة

---

(1) ينظر: في إصلاح النحو العربي، عبد الوارث مبروك سعيد، ط1، 1985م، د.ط، ص56.

(2) لم أقف على هذين الكتابين في المكتبات التي رجعت إليها، وهما خارج الحقبة التي تتناولها الأطروحة بالدراسة.

(3) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 43.

(4) أُلِف الكتاب الأول سنة 1905م، وأُلِف الثاني قبله بسنوات سنة 1892م، وأُجريت عليه تغييرات حتى ظهر مع الأول سنة 1905م.

أوسع منها نطاقاً، وأكبر إحاطة، حتى ينتهي الى هذا الكتاب، وقد استوعب ماقبله وفهمه، فيثبت به مافاته من قواعد، ويستدرك به مافاته من فوائد، فيَخرُج الطالب منه وقد فَهِمَ أصول النحو أربع مرات، وهي سُنَّة جديدة في التعليم، وبُدعة حسنة في الترتيب، فلا تشذُّ قاعدة، ولاتندُّ عن ذهن المتعلم شاردة [1].

ولاننسى التمرينات التي اعتمدها حفني وجماعته في تأليفهم للكتاب الأول الخاص بالمدارس الابتدائية، إذ ذيل كل موضوع بتمرين أو مجموعة تمرينات؛ لاختبار التلاميذ ومعرفة مدى فهمهم وإدراكهم للموضوعات، ولم يعتمد التمرينات في الكتاب المخصص لطلبة المدارس الثانوية؛ وذلك لكونهم تجاوزوا المرحلة الأولى التي تحتاج الى اختبارهم بعد كل موضوع بمجموعة تمارين او أسئلة تحتاج للإجابة.

وطريقة حفني ناصف التي اتبعها في كتابه (قواعد اللغة العربية) الطريقة القياسية[2]، فهو يورد القاعدة أو الحكم، ثم يسوق الشواهد والأمثلة لتوضيح القاعدة، والمطلوب من المتعلم على حسب هذه الطريقة هو استيعاب القواعد، وحفظ الشواهد أو الأمثلة التي تنطبق عليها، وقلّما كانت تتجه عنايته في هذا الكتاب الى الناحية التطبيقية، وأساس هذه الطريقة أن المتعلم إذا ماعرف القاعدة معرفة صحيحة، فإنه سيطبقها.

وخلاصة آراء حفني ناصف في التيسير هي في طريقة عرضه للأمثلة وشرحه المختصر والسهل للمواضيع النحوية؛ لأنه يختار للمتعلِّمين الطريقة التي تناسب إدراكهم ومدى فهمهم وتقبّلهم للمواضيع، ولم ألحظ في مؤلفاته أن له نظرية جديدة في تفسير المواضيع اللغوية أو النحوية.

ومن اللغويين الذين ساروا على نفس النهج هو (علي الجارم) الذي ألَّف بالاشتراك مع مصطفى أمين كتابهما (النحو الواضح)[3]، الذي لم يختلف عن كتاب حفني ناصف إلاّ في طريقة العرض، إذ اتبع الجارم وشريكه الطريقة الاستنباطية في التأليف، إذ اهتما بذكر الأمثلة ومناقشتها ثم استنباط قاعدة منها، والمطلوب من الطالب أن يسير وراء المعلِّم في الملاحظة والاستنتاج ثم بعدها يبدأ في التطبيق[4].

كتب الجارم وأمين كتابهما في جزئين اثنين خصصًا الأول للمدارس الابتدائية، والثاني للمدارس الثانوية، وهما يريان ان الطريقة التي ابتكراها في هذا الكتاب، لها أكبر الأثر في تذليل قواعد العربية، وتقريبها للناشئين[5].

يبدأ الموضوع بمجموعة أمثلة، ثم بعدها يبدأ شرح الموضوع وتوضيحه، ثم يستنبط القاعدة من كل ذلك، تتبعها مجموعة تمرينات؛ لاختبار مدى فهم التلاميذ واستيعابهم لكل ماذُكر.

---

(1) ينظر: قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية: المقدمة، بدون رقم.

(2) ينظر: الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين:148، والطريقة القياسية هي: الانتقال من المحسوس إلى المعقول،و من المعنى الجزئي إلى الكلي ثم إلى الحكم،ينظر: الطريقة الاستقرائية ي دروس قواعد العربية،رفائيل أبو إسحق،دار الطباعة الحديثة،بغداد،1924،ص 2.

(3) لم نعثر على تاريخ تأليف الكتاب ولكن علي الجارم توفي سنة1949م ومعنى هذا أن الكتاب أُلِّف قبل وفاته.

(4) ينظر: الدراسات اللغوية في العراق: 148.

(5) ينظر: النحو الواضح: 4/1 المقدمة.

والأمثلة جمل قصيرة وواضحة وهادفة في الوقت نفسه، خُصِّص الجزء الأول لمواضيع تناسب التلاميذ، ومستوى تفكيرهم، مثل المجرد والمزيد، والإبدال والاعلال، والميزان الصرفي، وأسماء الأفعال، والفعل المعتل، وتوكيد الفعل، وفعلا التعجب، والمبتدأ والخبر، وغيرها.

وقد قرَّب الجارم وصاحبه هذه المواضيع جميعاً إلى أبسط صورة فكان شرحهما لبعضها لا يتجاوز عشرة أسطر، فهي لتلاميذ الابتدائية، والغاية تقريب النحو منهم حتى لا ينفروه أو يكرهوه.

وتضمَّن الجزء الثاني المبني والمعرب، والمصدر بأنواعه، كمصادر الأفعال الثلاثية والرباعية والخماسية والسداسية، وأقسام المشتق، والمنقوص والمقصور والممدود، والمثنى والجموع بأنواعها وغيرها.

واتبع الجارم وامين الطريقة نفسها التي اتبعاها في الجزء الاول، فيبدآن بذكر الأمثلة، ثم الشرح والتوضيح، واستنباط القاعدة، وأخيراً التمرينات؛ لاختبار التلاميذ. وقد خلا الجزآن من الشواهد القرآنية، والشعرية إلا فيما ندر جداً، وهذه من المآخذ التي تؤخذ على هذا الكتاب، كذلك اختصار الشرح الى الحدّ المخلّ، كأنما كل التوضيحات هي عبارة عن رؤوس اقلام لمواضيع واسعة جداً، اختصرها المؤلفان اختصاراً واضحاً.

وقد يعود ذلك لرأي الجارم في التيسير، إذ يرى أن الطلاب شديدو النفرة من أساليب تعليم العربية وتعُلمها؛ ولهذا فقد كرهها الطلاب، وأُرغموا على تعلمها إرغاماً، فأخذوها – كما يقول- كما يؤخذ الدواء المرّ الذي لايَثِقُ به المريض، ولايرجو منه شفاء؛ لذلك اختصرا في شرحهما المواضيع، وكأنهما يقدّمانها ليس للناشئة، وإنما لمن قطع شوطاً في التعليم، وله أساسيات وأوليات وهذه مكمِّلات لها.

ويرى علي الجارم أن يُعتَمد في قواعد النحو- بالمدارس الابتدائية – على حفظ التلاميذ لصور الأساليب الصحيحة، ومن الممكن الاستغناء عن دراسة كثير من مسائل النحو، ويُكتَفى إلى جانب الأساليب بدراسة قواعد سهلة – بلا تعاريف – لما يتأثر بعامل الرفع، أوالنصب، أو الجر، أو الجزم، أي: يُكتَفى بقدر ما في الآجرومية لابن آجروم[1]، ويبدأ ذلك في السنة الرابعة، ويُمهِّد لهذا القدر في السنة الثالثة بأمثلة وعبارات تُعرَض على التلاميذ ليتعرّفوا من خلالها على المنصوب والمرفوع ليس غير[2].

أما في المدارس الثانوية فتُعاد دراسة هذا المقدار مع عرض كثيرٍ من الأساليب كالقسم والشرط والاستغاثة والاختصاص والإغراء، ويُكتَفى في الصرف بعرض الصور فقط، فلا يُدرَّس الصرف في المدارس الابتدائية والثانوية، كما يؤكِّد الجارم على عدم تكليف الطفل في الابتدائية بدراسة قواعد الرسم؛ لأنها ثقيلة ومتشابكة، ويستعين المدرس بالبصر فقط[3].

---

(1) وهو محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الفاسي المعروف بابن آجروم، اشتهر برسالته (الآجرومية)، وقد شرحها كثيرون، ولد سنة 672هـ، وتوفي سنة723هـ بفاس، له مصنّفات أخرى وأراجيز. ينظر: الأعلام: 263/7؛ ومعجم المؤلفين215/11.

(2) ينظر: المؤتمر الثقافي العربي الاول صيف 1947م، جامعة الدول العربية، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1948م، 178.

(3) ينظر: م. ن: 178.

كانت هاتان المحاولتان هما أولى المحاولات لتيسير النحو وتجديده في أوائل القرن العشرين، وكانتا فاتحة لمحاولاتٍ تبعتها كانت أجرأ منها، إذ أن محاولة (إبراهيم مصطفى) تعدّ من أجرأ المحاولات التيسيرية للنحو وإحيائه، نشرها في كتابه (إحياء النحو) سنة 1937م، الذي أثار ضجةً كبيرة بين أوساط المثقفين، فقد كان هدفه فتح آفاق جديدة في الدرس النحوي، وبنى المؤلف أفكاره على فكرتين رئيسيتين هما[1]:

1- مطالبته أن يتسع الدرس النحوي، فيشمل دراسة أحكام نظم الكلام، وأسرار تأليف العبارة.

2- طالب بإلغاء نظرية العامل واستئصال جذورها، وما تستلزم من تقديرات وتأويلات تُذهِب بروح اللغة، وجمال العبارة، كما يزعم ابراهيم مصطفى.

ويُعدّ ((أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية))[2].

وقد حدد المؤلف هدفه من هذه المحاولة بقوله ((أطمع أن أغيّر منهج النحو للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلِّمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة، يسيرة، تقرّبهم من العربية، وتهديهم إلى حظٍ من الفقه بأساليبها))[3].

ودار هذا الكتاب حول محورٍ أساسي ومهم، هو أن علامات الإعراب ليست دوالٌ على معانٍ في تأليف الجملة وربط الكلمة وليس كما زعم النحاة من أنها أثرٌ يجلبه العامل[4].

وتتلخّص فكرة إبراهيم مصطفى في الكتاب بصلة العلامات الإعرابية بالمعنى، فهو يرى أن علامات الإعراب ((قلَّ أن ترى لاختلافها أثراً في تصوير المعنى، وقلَّ أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع... فلو أن حركات الإعراب كانت دوالَّ على شيء في الكلام وكان لها أثر في تصوير المعنى يحسّه المتكلّم ويدرك ما فيه من الإشارة ومن وجهة الدلالة لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النحاة، ولا كان تعلّمه بهذه المكانة من الصعوبة، وزواله بتلك المنزلة من السرعة))[5].

ووصل إبراهيم مصطفى إلى أن الضمة علم الإسناد، وهي دليل على رفع الكلمة، والكسرة علم الإضافة، وهي إشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداء أو بغيرها، وللإعراب الضمة والكسرة فقط، وهما ليستا أثراً لعاملٍ من اللفظ بل هما من عمل المتكلِّم ليدلَّ بهما على معنى في تأليف الجملة، أما الفتحة فلا تدلّ على معنىً عنده، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبَّة عند العرب التي يحبّون أن يشكّل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام[6].

---

(1) ينظر: إحياء النحو، 194.
(2) دراسات نقدية في النحو العربي، د.عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، 1957م، ص ح.
(3) إحياء النحو: أ.
(4) ينظر: في إصلاح النحو العربي: 99؛ وفي حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 71.
(5) إحياء النحو: هـ، و.
(6) ينظر: م . ن : 50 و78.

وبهذه الأفكار التي أودعها إبراهيم كتابه حاول أن يُعيد تبويب النحو بشكلٍ جديد، فحذف بعض الأبواب ودمج بعضها الآخر في بعض وقدَّم فَهْماً جديداً لقسمٍ آخر،وكان بآرائه هذه ينوي التجديد والتيسير[3]، فالأبواب التي دمجها هي المبتدأ والفاعل ونائبه؛ لأن حكمهما الرفع، ولأننا إذا ((تتبعنا أحكام هذه الأبواب وجدنا فيها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون باباً واحداً[4].

لقد تعرَّضت هذه المحاولة إلى نقدٍ كبير من قبل العلماء والباحثين كما لم تتعرَّض له محاولة مثلها، وقد بيّنوا فساد الأصول، وعدم استقامة أحكامها، واطِّرادها في كلام العرب، كما أثبتوا أن الأفكار التي زعم إبراهيم مصطفى أنها جديدة على الناس ليست كذلك، فكثير من المسائل التي ذكرها واجهد نفسه في الاحتجاج لها، والبرهنة عليها أصلها للقدماء[5].

فعندما ظهر كتاب ابن مضاء (الرد على النحاة) بتحقيق د.شوقي ضيف لفت الدارسين إلى ما بين الكتابين (إحياء النحو) و(الرد على النحاة) من وجوه الاتفاق في بعض الأصول التي انبنت كلتا المحاولتين عليها، وعزا بعض الدارسين هذا الاتفاق إلى ما في (إحياء النحو) من جدة، وما في (الرد على النحاة) من غلو، فالفرق بين عمل ابن مضاء، وعمل إبراهيم مصطفى كالفرق بين هادم لم يسع الى بناء، وهادم حريص على إعادة البناء، وإقامةعمله على أسس من فقه العربية، وفهم أساليبها[6].

ويرى المخزومي أن هذا الفرق مابين المحاولتين اقتضى فرقاً ما بين المنهجين: منهج قديم[7]، وإن ظهر في مظهر التجديد، فليس له من التجديد في شيء؛ لأنه لم يأت بجديد، ولم يغيّر أصلاً من أصول اللغة، ومنهج حديث[1] أراد أن يهدم الأوضاع الأولى، ويعيد بناءها من جديد، بما توصل إليه من نتائج قررها الدرس الحديث[2].

ورأي المخزومي لم يكن نقداً للكتاب بقدر ما كان مدحاً له، وبيان أهم ما في دعوته من تجديد يخدم الدارس ويجدد النحو العربي فيقدّمه بثوبٍ جديد.

أما رأي محمد أحمد عرفة في كتابه الذي ألفه خصيصاً للردّ على (إحياء النحو) وهو ((النحو والنحاة بين الازهر والجامعة))[3]، فيكاد يكون الكتاب الذي ناقش كل مسألة وردت في (إحياء النحو) وردَّ عليها بالحجج والبراهين التي اعتمدها عرفة،فقد أنكر على إبراهيم مصطفى أنه نحل النحاة مذاهب لم يقولوها، وقام بنقدها، وأبان خطلها، وكأن النحاة الأوائل قومٌ بلهٌ يقولون ما لا

(3) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 72.
(4) إحياء النحو: 54.
(5) ينظر: تيسير النحو موضة أم ضرورة، محمد ضاري، بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص186.
(6) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة، د.مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1958م، ص402.
(7) يقصد كتاب الردّ على النحاة الذي حققه شوقي ضيف سنة 1947م.
(1) يقصد كتاب إحياء النحو.
(2) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 403.
(3) محمد أحمد عرفة، 1937م، د.ط.

يعقل، كما أنكر عليه تقعيده لقواعد في العربية لو أخذ الناس بها- برأيه- لغيّرت من روح العربية، وأفضى بهم إلى فهم كتاب الله وسُنّة نبيّه على غير وجههما[4].

وأول المسائل التي ناقشها عرفة رادّاً فيهاعلى إبراهيم مصطفى هي تعريف النحو عند النحاة، فمصطفى يرى أن النحاة قصروا النحو على هذا التعريف ((علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً))[5]، وهم بذلك ضيَّقوا حدود النحو الواسعة، وسلكوا به طريقاً منحرفة إلى غايةٍ قاصرة[6].

ويناقش عرفة هذه المسألة ويتوصل من خلال عرض آراء العلماء العرب، مع ذكر المسائل التي ورد فيها هذا التعريف، إلى نتيجة مفادها أن الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطَّرد حكمها في الكلام، فألّف العلماء في الدرس وتتبع أواخر الكلمات وسمُّوا ماكشفوا أول الامر – علل الإعراب- أو علل النحو، ثم أوجزوا فأسموه علم النحو أو الإعراب، ولم يمضِ زمن طويل حتى جمعها سيبويه في كتابه[7].

واستمر عرفة يدافع عن النحو القديم، ويناقش كل فكرة وردت في (إحياء النحو) مستشهداً بالأدلة والحجج لإقناع القارىء بآراء علماء العربية من القدامى، ولم يكن عرفة هو الوحيد مَنْ ردَّ على إبراهيم مصطفى، بل أن هناك غيره فقد قال محمد الخضر حسين أن من الواجب على إبرهيم مصطفى أن يصرف شيئاً من وقته للرجوع إلى ما كتبه شرَّاح النحو عند شرحهم للتعريف السابق، قبل أن يتعرض لتخطئة علماء قضوا في استنباط قواعد العربية وقتاً طويلاً، فقد صرَّح كثير من النحاة بأن علم النحو يبحث عن أحوال الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية، وهي المعان التي تستفاد من إسناد بعض الكلم إلى بعض[8].

وينسب خليل أحمد عمايرة آراء إبرهيم مصطفى إلى الأقدمين، فهو يرى أنه تأثر برأي كل من ابن جني والرضي في مسألة أن العامل هو المتكلم، وكذلك تأثر برأي ابن مضاء، في رفض العلل، أما رأيه في جعل الضمة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة، والفتحة الحركة الخفيفة المستحبة، فهو ينسب إلى صاحب المفصَّل وشارحه[1].

ابن يعيش، فهذا الكتاب من مصادر ابراهيم مصطفى، ولكنه لم يشر أو ينسب هذا الرأي إلى صاحبه[2].

ثم يتساءل خليل عمايرة عن الجديد في محاولة (إحياء النحو):

---

(4) ينظر: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: 9.
(5 إحياء النحو: 1.
(6) ينظر: م. ن .
(7) ينظر:النحو والنحاة:22.
(8) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها: 182.
(1) شرح المفصل، ابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، د.ت: 1: 71.
(2) ينظر: في التحليل اللغوي – منهج وصفي تحليلي، د. خليل احمد عمايرة، ود. سلمان حسن العاني، ط1، مكتبة المنار، الاردن، 1987م: 75، 76.

هل الجديد في القول بأن العامل هو المتكلم، هذا الرأي لابن جني وغيره من القدماء، أم الجديد في إنكار العامل، والمعمول عند ابن مضاء أقدم وأقوى، أم الجديد في المحاولة نفسها عند جميع الأبواب النحوية المشتركة في حركة اعرابية واحدة في باب واحد هو المسند اليه[3].

خليل عمايرة برأيه هذا ألغى فكرة (إحياء النحو) جملةً وتفصيلاً، بل إنه ألغى المحاولة من أساسها، فكل آراء ابراهيم مصطفى هي آراء منبثَّة في كتب علماء النحو القدامى، استخلصها، وبنى عليها أفكاره، وأودعها كتابه الذي عده الناس صرخة مدويَّة في النحو العربي، وعُدَّ صاحبه أبرز الدعاة إلى التيسير.

وآخر مَن رد على إبراهيم مصطفى هو أحمد محمد عبد الراضي في كتابه ((إحياء النحو والواقع اللغوي))[4]، قال فيه إنه وجد كلّ ما أتى به الأستاذ إبراهيم مصطفى هو هدمٌ للقواعد الراسخة، وتشويشٌ للفكر النحوي، وتهجُّم على نحاتنا القدامى، وتنكّرٌ لفضلهم، وإسراف في معارضتهم، ومبالغة في تعليله للظواهر النحوية ظنّاً منه أنّ إحياء النحو يتمثّل في كل ذلك، مع أنه أتى بكل ما يخالف الواقع اللغوي[5]، ويعترف د.محمد أحمد عبد الراضي بسبق محمد عرفة له في نقده، ولكنه، أي: الراضي ((كان معتدلاً، منصفاً، مجرداً نفسي عن التعصّب))[6].

فالراضي نقد (إحياء النحو) بدءاً بمنهج إبراهيم مصطفى فيه، وانتهاءً بكلّ رأي أطلقه لإحياء النحو وبعثه من جديد، وخلص إلى نتيجة أن هذا الكتاب بعيد عن الواقع اللغوي؛ لأنه خالفه كل المخالفة، ولم يكن إحياءً بقدر ما كان هدماً للنحو، وتشويشاً للفكر النحوي واللغوي.

وسار طه حسين على فكر إبراهيم مصطفى نفسه، بل أنه هو مَن كتب مقدمة (إحياء النحو)، إيماناً منه برأيه وتأييداً لدعوته، فهو يقول إنه ضاق بأصول النحو القديمة منذ عهد الأزهر، وأخذ يُنكِر هذه الأصول في الجامعة القديمة، فبدأ يلتمس لها أصولاً جديدة[1].

ويرى أن (إحياء النحو) يفتح للنحويين طريقاً إن سلكوها فلن يُحْيُوا النحو وحده، بل سيحيون الأدب العربي أيضاً، فالكتاب ((يُحيي النحو؛ لأنه يصلحه، ويحيي النحو لأنه يُنَبِّه إليه مَن اطمأنوا إلى الغفلة، وحسبُك بهذا إحياءً))[2].

وينسب طه حسين القصور في اللغة إلى طرائق التدريس القديمة التي لا تتفق مع ميول الطلبة، وارتأى أن يتمّ التعليم بطرائق ميسّرة، غير أن طه حسين لم يوضّح هذه الطرائق؛ لكي يؤخذ بها وكذلك لم يذكر القواعد العملية في التيسير[3].

---

(3) ينظر: في التحليل اللغوي – منهج وصفي تحليلي: 77-78.
(4) دراسة تحليلية نقدية، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2007م.
(5) ينظر: م. ن: 6.
(6) إحياء النحو والواقع اللغوي: 7.
(1) ينظر: إحياء النحو: ز، المقدمة.
(2) إحياء النحو: ع، المقدمة.
(3) ينظر: الدراسات اللغوية في العراق: 150؛ ومستقبل الثقافة في مصر: 234-290.

ويؤكد طه حسين أن اللغة إذا لم تتدارك علومها بالإصلاح والتيسير، فالخطر واقع بها لامحالة، وينعى على مَن يمانع في إصلاح اللغة، أنه تناسى أن الله (ﷻ) قد أنزل القرآن وشرَّع الدين قبل أن تنشأ علوم اللغة، وأن مَن أنشأ هذه اللغة إنما أنشأها لأسباب منها: الخوف على اللغة من الفساد والضياع وأن دعوته لتيسير اللغة وإصلاحها إنما هي للحفاظ عليها من الضياع[4].

ثانياً: في العراق:

ولم يختلف الباحثون المحدثون في العراق في دعوتهم لتيسير النحو عن المصريين، وأبرز مَن ظهر في هذا المجال هو مصطفى جواد الذي كتب مناقشاته وبحوثه النحوية واللغوية في مجلات عراقية وعربية[5]، وله رأي في تيسير النحو، إذ أدلى بدلوه في المؤتمرات الخاصة باللغة العربية، وفي المجلات التي نشرت بحوثه ومقالاته المتنوعة، فقد نشر مصطفى جواد مقالا في ((كيفية إصلاح العربية))[6]، قال فيه: ((رأينا بعض المغفَّلين يقترح لإصلاح العربية أشياء أقلّ قباحتها أن تحرم المتعلِّم الجديد التمتع بما خلفته العرب من العلم والأدب والشعر، فهذا اختراع لغة تخليطية لا اختراع إصلاح، فمن إصلاحه المزعوم إهمال المثنى[7]... او استواء المذكر والمؤنث في فعول وفعيل، وليس هذا من الإصلاح... والإصلاح يجب أن تُنظر عواقبه وتزول معايبه، وما شكا طلاب العربية كشكايتهم في شواذها، والنوادر عن مطرداتها، فأول رأي نراه لإصلاحها:

1- تعميم القياس في القاعدة، أي: تطبيق القاعدة على الشواذ؛ لتكون في حكم المقيس.
2- يعدُّ كلّ مقيس فصيحاً، ويجوز استعماله؛ مستنداً لتأييد رأيه بآراء علماء العربية أمثال أبي علي الفارسي، وابن جني، وابن درستويه.
3- ترك تعليل الإعراب في النحويات، أي: لايعلل رفع الفاعل ونائبه، ونصب المفعول والتمييز وغيرها؛ لأن ذلك لا تعليل له على الحقيقة، وكل ماجيء هو تكلُّفات.
4- تمهيد أسلوب العربية والتأليف لها.))[1].

فمصطفى جواد مع التيسير في حدوده المعقولة، وهو نعى على القسّ رحماني رأيه في إهمال المثنى، وعدَّ ذلك اختراعاً للغة تخليطية، وليس اصلاحاً، فالإصلاح، برأيه، هو إزالة ما شكا طلاب العربية منه، أو تيسيره؛ ليتلاءم مع تفكيرهم، ومستويات إدراكهم.

ونشر مصطفى جواد مقالة في ((مشكلات اللغة العربية وحلِّها))[2]، سنة1940م، تحدَّث فيها عن مشكلات اللغة العربية والقواعد النحوية خاصة، إذ قال: ((أما قواعد

---

(4) ينظر: مستقبل الثقافة في مصر: 317.
(5) مثل مجلة المجمع العلمي العراقي منذ تاريخ صدورها سنة 1950م وحتى وفاته سنة 1969م؛ ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق بدءاً من المجلد 18 ج5 و6 أيار وحزيران 1943م. ينظر: مصطفى جواد وجهوده اللغوية: 74.
(6) مجلة لغة العرب، مج 9، ج2، لسنة 1931م: 81-94.
(7) وهذا الرأي للقسّ حنّا رحماني، وهو أحد دعاة التيسير العراقيين،نشر رأيه هذا في جريدة العراق،العدد الممتاز الصادر في 2حزيران،9:1942-11.
(1) كيفية إصلاح العربية:81-94،نقلاً عن الدراسات اللغوية في العراق:157، 158.
(2) مجلة المعلم الجديد،ع1،السنة الخامسة،كانون الثاني،98:1940-110.

النحو والصرف فان كثيراً منها يجب إصلاحه، والاستبدال به، وهذه القواعد– على الحقيقة- غير كاملة، تحتاج الى استقراءات جديدة واستنباطات عديدة واستنتاجات مفيدة لناتجها من علماء العربية، وإنَّا لنرى في عصرنا أيضاً بين برهة وأخرى،أناساً شَذَوْا شيئا من العربية ولكنهم لم يتبحروا فيها ولا عرفوا أسرارها، يحملهم الغرور على تخطئة هذا في بعض ما يقول، وتغليط ذلك في بعض مايتكلم به تهوراً منهم وتطويحاً بأنفسهم في العمايات،... ويظن أنه يكتب بالعربية الفصيحة مع أن الركاكة والتوليد ظاهران على أسلوبه وألفاظه من أول كتابته إلى آخرها... فمن القواعد المتزعزعة التي لم تُبن على الاستقراء التام (حذف الياء من فعيلة غير المضعفة، ولا المعتلة العين عند النسبة إليها)، فاذا قلت مثلاً (الحقيقة البديهية) قال لك أحد هؤلاء الناقصة دراستهم، إنه يجب أن تحذف الياء من (البديهة) فيكون (البدهية) فسبب هذا التهور وأمثاله جهل الناقد وأشباهه لحقيقة القاعدة... وإذا نسبت الى اسم مصغَّر، كانت فيه الهاء، أو لم تكن، وكان مشهوراً ألقيت الياء منه تقول في جهينة ومزينة جُهَني ومُزَني، وفي قريش قُرشي،... هذا هو القياس الا ماشذوا، وكذلك إذا نسبت إلى فعيل أو فعيلة من أسماء القبائل والبلدان، وكان مشهوراً ألقيت منه الياء مثل ربيعة وبجيلة تقول: ربعي وبجلي... وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني... فقاعدة النسبة إذن واضحة جداً؛ لأن شرطها هو أن يكون الاسم مشهوراً من القبائل والبلدان وغيرها، فإن لم يكن مشهوراً لم تحذف الياء وعلى ذلك وُجب أن يقال(بديهي وعزيزي...) فمَن حذف الياء فقد أخطأ وغلط وأساء فهم كلام العلماء ولو كان الحاذف إياي، فكيف يجترىء إذن أحد على أمر الناس بأن يقولوا (بدهي وقبلي) نسبة إلى بديهة وقبيلة ؟ هذا هو الجهل الموبق.))[1].

كان مصطفى جواد معتدلاً في آرائه، وطرحه لأفكاره وطريقة مناقشته لكل فكرة والردِّ على آراء دعاة التيسير، وقد لخَّص مشاكل العربية ونحوها وصرفها بقوله ((ومشكلة نحو العربية وصرفها متفرعة، متنوعة، فأول فروعها هو الجمود وعدم الإبداع، وإذا درس المتتبع تاريخ قسم من اللغات الحية الواسعة كالفرنسية، وجد أن نحوها كان متطوراً متغيراً بعيداً عن الجمود... وهدفاً للتكامل؛ ونعني بالجمود اتباع قدماء النحويين في سرد القواعد من غير عرضها على كلام العرب وشعرهم الخالي من الضرورة، والتزام أقوالهم كأنها مما يحرم الاجتهاد فيه، ولايجوز التعليق عليه، ولا إضافة قاعدة اليه.))[2].

وهو يرى أن الجمود اصاب (نحو) مدارس الأقطار العربية وكليَّاتها؛ لأنه أُخِذ من نحو البصريين دون نحو الكوفيين، فصار عند كثير من المعنيين غايةً لا وسيلة، وينبغي للغة العصر الانتفاع بها باتباعها ونشرها في العالم العربي[3].

أما مشكلة (صرف) اللغة العربية فهو يرى أنها أشدّ تعقيداً من مشكلته النحوية، وأومأ إلى ذلك؛ لأنهم، أي: العرب يتّبعون المذهب البصري، وهذا المذهب برأيه منافٍ لطبيعة اللغات؛ لأن

(1) مشكلات اللغة العربية: 101، 102.
(2) المباحث اللغوية في العراق: 7.
(3) ينظر: م. ن: 11.

اللغات سارت في أطوارها من الإشارة إلى العبارة، ومن التجسيد إلى التجريد[1]، فكيف يكون المصدر أصل المشتقات وهو من التجريد؟ وهو اسم للفعل، وكيف يكون الاسم سابقاً في الوجود لمسمَّاه؟ ويعمل في الإعراب عمل فعله، ولو كان الأمر بالعكس لعمِل الفعل كعمله وصار تابعاً له[5].

ولم يتطرق مصطفى جواد في هذه الفترة إلى تيسير النحو والصرف، إنما ذكر آراءه في توسيع باب الاشتقاق والاتساع في النقل وتصحيح قسم من الألفاظ والعبارات المستعملة في أقلام الكتّاب[6].

وبعد 1950م نشر مقالاته وبحوثه التي دعا فيها إلى اصلاح اللغة العربية ووسائل تيسيرها، إذ نشر مقالاً سنة 1950م بعنوان ((النحو الكوفي وفائدته في تيسير القواعد العربية))[7]، قال فيه إن لكل لغة من اللغات الحيّة مشكلات في نحوها ومجازها ورسمها وأصولها؛ لأنها لغة قديمة النسب، ثرية الكلم، وافرة القواعد، مطرّدة الاشتقاق، شعرية الحروف، ولكن أكبر مشكلاتها هي (مشكلة النحو) الذي يدخل فيه الصرف، والسبب أن النحو متعدد المذاهب، وافترق المجتهدون من النحويين على فرقتين: فرقة تتبع المذهب البصري، وفرقة شايعوا الكوفيين، فتفاقم الخلاف بين النحويين، وازدادت المشكلة تعقيداً، والمذهب العام لدراسة النحو في مصر، وما اقتدى بها من الأقطار كالعراق هو مذهب النحو البصري مع أن للنحاة الكوفيين آراء في النحو غاية في صحة الاستقراء والاستنباط، ويمكن عدُّها طرائق للتيسير يسهل استيعابها والافادة منها في سيرتهم الادبية، فالنحو الكوفي يتسم بالسهولة والتساهل، فينبغي أن يُستفاد منه في تيسير الدراسة النحوية والنظر في القواعد المعقَّدة[1].

ومن هذه الدعوات التي ظهرت في أقلام العراقيين أيضاً دعوة (طه الراوي)، إذ كتب مقالاً في ((تيسير العربية على المتعلّمين))[2]، يرى فيه أن دعاة الإصلاح إنقسموا إلى فئات شتى، كلٌّ يرى الإصلاح بطريقته، وقد ذهبوا إلى ذلك مذاهب مختلفة، أجملها الراوي في أربعة مذاهب هي[3]:

المذهب الاول: وخلاصته الرجوع إلى الأصول الأصلية من كتب الأقدمين، فنرجع بالنحو مثلاً إلى كتاب سيبويه ومؤلفات ابن جني وإبي علي وكتب الزمخشري،والزهد في كتب المتأخرين؛

---

(4) أي من الماديات إلى المعنويات.
(5) ينظر: المباحث اللغوية في العراق: 15.
(6) ينظر: الدراسات اللغوية في العراق:159.
(7) مجلة المعلم الجديد، ج3، مايس 1950م، السنة الثالثة عشرة، ص39-49.
(1) ينظر: النحو الكوفي وفائدته في تيسير القواعد العربية: 39، 40.
(2) نظرات في اللغة والنحو: 47، وهو مقال أُذيع القسم الأول منه في محطة الإذاعة العربية بالقدس في 1943/9/19م، والقسم الثاني في 1943/9/25م. ينظر: الهامش: 47.
(3) ينظر: نظرات في اللغة والنحو: 47-52.

لأنها أصيبت بعاهاتٍ كثيرة مثل الاختصار المخلّ والتشاغل بالألفاظ عن المعاني، والإكثار من حشد الآراء والعلل الفلسفية التي تُجهد العقل.

المذهب الثاني: مذهب التهذيب والتشذيب، وأصحابه يرون أنه ينبغي وضع كتب حديثة لجميع فروع العربية، وبمراحل متفاوتة حسب تفاوت عمر الناشئة وقابلياتهم، على أن تكون مقصورة على المسائل التي لا يسع الطالب جهلها، وتجمع بين دقة التبويب والترتيب وسهولة التعبير.

المذهب الثالث: مذهب الإنقلاب والتجديد، وفيه يُعاد النظر في النحو مثلاً، فتُحذف أبواب وتُزاد أُخر، وتختصر بعض فصوله، ويستعاض ببعض المصطلحات عن أخرى تلائم النظرية التعليمية، أي: يُسار بعلوم العربية سيرة تشبه سيرة الأمم الأخرى في تعليم لغاتها الحية المبنية على الطرق التعليمية الحديثة.

المذهب الرابع: مذهب العجز والتقصير، وهذا المذهب مذهب هدمٍ وتدمير، ولا يستحق – برأيه- أن يُعدّ في جملة مذاهب الإصلاح، فأهل هذا المذهب يرون أن نترك لغتنا جانباً معترفين بعجزها وتقصيرها لاستيعاب علوم العصر الحاضر،وأن نتعلم تلك العلوم بلسان أعجمي نختاره من بين الألسن الغربية.

ويعلّق الراوي على هذا الرأي بقوله إن هذا طمسٌ لآثار الأمة، فتُصبِح حديثاً من الأحاديث ثم نسياً منسياً، ولو نزلنا على رأي هؤلاء لهدمنا أكثر مما بنينا، ولركبنا مركباً وعراً لم تركبه قبلنا أمة إلاّ ومُسِخت مسخاً.

ويناقش الراوي هذه المذاهب، ثم يبيّن رأيه ويختار أجداها: ((إن أجداها بالاعتبار هو المذهب الثاني بالنسبة للمبتدئين، ويمكن الجمع بينه وبين المذهب الأول بالنسبة للشُداة من المتعلِّمين الذين يأخذون من علوم الأدب بنصيب، فعلى المصلحين من رجال العلم أن يتوافروا ويتضافروا على وضع الكتب السهلة في جميع فروع اللغة العربية على ضوء الحقائق العلمية التي أقرها رجال التربية والتعليم في العصر الحاضر... وكذلك يجب وضع كتب في الصرف والنحو تتفق وحاجة الطلبة في المدارس الابتدائية أولاً تتوفر فيها الأصول التعليمية الحديثة، بل يقتصر فيها على اللباب من القواعد العملية التي تلائم قابليات الطلاب... وأن يكثر من التمارين التي من شأنها أن تقرر في الطالب إتقان القاعدة والانتفاع بها عملياً في وقتٍ واحد...))[1].

ونستطيع القول أن آراء طه الراوي لم تختلف كثيراً عن آراء مصطفى جواد، فقد يكون متأثراً به؛ لأن مصطفى جواد نشر مقالاته قبل طه الراوي بمدة طويلة، فقد اتفقا في آرائهما على تيسير النحو على المتعلِّمين من أجل تقريبه وتحبيبه إلى النفوس، ولم يدعوا إلى تغيير القواعد أو الانتقاص منها، وإنما أرادا تسهيل النحو وتيسيره والتدرّج بطريقة تعليمه للطلبة من السهل إلى

(1) نظرات في اللغة والنحو: 53-54.

الصعب فالأصعب، وترتيب أبواب النحو بطريقة جديدة، فلا تُعرض على الطالب أي قاعدة من قواعد النحو إلاَّ بعد التمهيد لها بالمقدمات التي تقوم عليها.

ثالثاً: في سوريا:

كان ساطع الحصري أحد دُعاة الإصلاح عن طريق تيسير النحو، وله جملة آراءٍ ناضجة وسديدة تضمّنها مقالٌ كتبه في كتابه (اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية) وهو يرى أن الغاية من بحثه هو مناقشة قواعد اللغة العربية الصرفية والنحوية، ولا يتضمن مقاله شيئاً في انتقاد اللغة العربية؛ لأنه يعتقد أن (اللغة العربية) شيء، وقواعدها شيء آخر[1].

ولم يستعرض الحصري جميع الآراء والمذاهب اللغوية في هذا البحث، بل حصر انتقاده في قواعد اللغة العربية التي يراها أصبحت رسمية نوعاً ما؛ لدخولها في الكتب المدرسية واندماجها في تقاليد التدريس.

فالكتب المدرسية التي تمثّل (القواعد الرسمية) خير تمثيل هي السلسلة المطبوعة في مصر بعنوان (كتاب قواعد اللغة العربية)، وهذه السلسلة تدرَّس في جميع المدارس المصرية وهي تحمل توقيعات عدد من كبار الأساتذة والمفتشين[3]، فساعدت مكانة هؤلاء العلمية على انتشار هذه السلسلة خارج مصر، اذ اقتفت وزارة المعارف العراقية أثر المعارف المصرية، فقررت تدريس الكتب المذكورة في جميع المدارس الابتدائية والثانوية، فلذلك تعدُّ القواعد المدوَّنة في هذه الكتب هي القواعد الرسمية[4].

ويرى الحصري أن هناك خطأً منطقياً وقع فيه علماء اللغة - في عصور التدوين الاولى-؛ لأنهم اهتموا بالأوصاف المذكورة أكثر من تفكيرهم بالمعاني المفهومة، فعبارة (نام الولد) هي جملة فعلية، في حين أن (الولد نام) يجب أن تكون جملة إسمية، وما استمرار المؤلفين المعاصرين على التزام هذه الخطة إلاَّ بتأثير (الأُلفة المخدرة) ونزعة (التفادي) من الخروج على التعاريف والتصانيف القديمة، فالفاعل بتعريف اللغة (اسم مرفوع يتقدمه فعل)، فإذا تقدَّم الاسم على الفعل لا يترتب تحول الجملة من فعلية الى إسمية فحسب، بل يترتب عليها خروج الاسم من الفاعلية أيضاً، فجملة (الولد نام) لا يوجد مسوغ – برأيهم- لاعتبار (الولد) فاعلاً؛ لأنه مخالفة للتعريفات التي وضعوها، لذلك يلجؤون إلى طرق التأويل الملتوية، فيدّعون ان الفاعل ليس (الولد) وإنما هو ضمير مستتر يعود إلى الاسم المذكور،

> فلو قصد الإنسان التعقيد والتشويش لما استطاع أن يجد طريقة تصنيف وتفسير أكثر إعوجاجاً من هذه الطريقة[1و2].

---

(2) ينظر: في اللغة والادب وعلاقتهما بالقومية: 53، نُشِرت هذه المقالة في مجلة الرسالة، القاهرة، 1938م، الهامش، ص53.

(3) وهم طه حسين وأحمد أمين وإبراهيم مصطفى ومحمود السيّد وعبد المجيد الشافعي وعلي عبدالواحد وافي ومحمد عطية الأبراشي ومحمد مهدي علاّم ومحمد جاد المولى.

(4) ينظر: في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية: 54، 55.

(1) ينظر: في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية: 66، 67.

فهذه القواعد مَشُوبة بنقائص، أما أهم أسباب هذه النقائص فيتلخص في تأثير نزعة أساسية هي نزعة الاهتمام بالإعراب أكثر من الالتفات إلى المعنى، والاعتماد على العلامات المحسوسة أكثر من الاستناد إلى المعاني المفهومة[3].

لذلك فهو يدعو العلماء والمؤلفين الى إعادة النظر في جميع مباحث الصرف والنحو بنظرة محايدة خالية من تأثير الألفة المخدِّرة، مستندين إلى الطرق المتبعة في سائر اللغات، والمعاني المفهومة من الجمل والعبارات، فيكون ذلك أول خطوة من خطوات التيسير[4].

ودعا الحصري إلى إخراج فعل الأمر من الأفعال، فليس في جملته إسناد، وليس فيه دلالة على الزمن؛ لأنه طلبٌ للعمل فقط.

وكذلك دعا إلى ذكر خصائص فعل (كان وأخواتها)، فهذه الأفعال تتصرَّف في العربية مثل الأفعال المفردة، وهي لا تدخل على الأمر ولا تتركَّب معه، وبعضها يتركَّب مع المضارع دون الماضي، وبعضها الآخر يتركَّب مع الماضي والمضارع على حدٍّ سواء، فلا يمكن أن يقال: صار كتب، ولكن يمكننا القول: صار يكتب، وكان كتب وكان يكتب.

فالحصري يعتقد أن هذه الأمور يجب أن تدوَّن في كتب قواعد اللغة؛ لتسهيل تعليمها، أما حصر أبحاث (كان وأخواتها) في كيفيات دخولها على الأسماء كما هو معروف فلا يتفق مع أصول التدوين العلمية[5].

نظر ساطع الحصري إلى قواعد اللغة العربية التي تُدرَّس في العراق ومصر نظرة ناقد، فناقش ما فيها من هنات - برأيه – معللاً كل فقرة، وهو كما قال لا تتضمن هذه المناقشة انتقاد اللغة العربية، وإنما مناقشة قواعدها مناقشة دقيقة والخروج بجملة ملاحظات.

المطلب الثاني: الاتجاه الثاني: الدعوة إلى تغيير القواعد

إن الدعوة التي اتخذت مسمَّيات كثيرة، منها تطوير قواعد اللغة العربية، أو تهذيبها، أو تيسيرها، أو تجديدها، أو إصلاحها تعني شيئاً واحداً هو التحلل من القوانين التي صانت اللغة العربية خلال ألف عام أو يزيد، فهذه الدعوة جاءت لتحقق هدفاً واحداً هو طمس الهوية العربية والفوارق التي تميّز بين الأجناس والجماعات البشرية، فلا يبقى على وجه الأرض مجتمع متماسك.

وأصحاب هذه الدعوة حين عاينوا الداء لم يُصيبوا الدواء، فقد رأوا ضعف الجيل في اللغة العربية وعجزه عن تذوّق أساليبها، فظنوا أن العلة في قواعد هذه اللغة؛ ولكن العلّة تكمن في مَن يُعلِّمون هذه القواعد او يتعلَّمونها، فكلاهما مقصرٌ بحقّ هذه اللغة الكريمة[1].

---

(2) درج النحاة على تعريفاتٍ جامدة - إلى حدٍ ما- للجمل الأسمية والفعلية لا يخرجون عنها، ففي جملة (الولد نام) الولد مبتدأ والفعل نام ضميرٌ مستتر يعود عليه، أي: على الولد، وهذا هو رأي البصريين معتمدين في ذلك على قول العرب (الولدانِ ناما) و(الِولدانِ ناموا)، في حين ذهب الكوفيون إلى أن (الولد) فاعل تقدّم على فعله مراعين بذلك المعنى اللغوي للتركيب، وفي رأيي المتواضع أن رأي البصريين هو الأصوب والأقرب إلى واقع اللغة.

(3) ينظر: في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية: 67.

(4) ينظر: م. ن: 68.

(5) ينظر: م. ن: 68، 69؛ وفي حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 61.

(1) ينظر: الفصحى في مواجهة التحديات، نذير محمد مكتبي، دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط1، 1991م: ص 27، 28.

لقد نادى أصحاب هذا الاتجاه بتغيير القواعد، وهي دعوة إلى الهدم أقرب منها إلى البناء، فقد انطوت على اقتراحات لتغيير قواعد اللغة العربية تغييراً كبيراً، وقد يكون جذرياً، قسّمت هذا المطلب إلى أقسام حسب البلدان التي انتمت إليها أعلام التغيير، وهي:

في مصر:

يكاد يبرز أحمد أمين علماً في هذا المجال، إذ أدلى باقتراحاته ودعا بكلّ صراحة إلى تغيير عددٍ كبير من قواعد اللغة العربية وإدخال عملية تجديدٍ شاملة لمختلف مبادئها لتصبح – كما يرى- أداةً طيِّعة لتطورنا، وقادرة على مواكبة الحياة المعاصرة،وبذلك تكون جديرة بالتقدير والاحترام من قبل العالم أجمع[2].

فهو يريد التصرّف في اللغة العربية كما يتصرَّف الملاَّك بالهدم والبناء والتغيير والتبديل[3].

ولكن أحمد أمين يعود عن فكرته هذه فيقول((ثم لا خطر في هذا الاجتهاد في اللغة مطلقاً متى أُحكِم طريقه، ومتى حوفِظ على مقومات اللغة، وليست مقوّمات اللغة ألفاظاً تُحذَف وألفاظاً تُزاد، ولا في هذه الفوضى في كثيرٍ من الأبواب، إنما مقوّمات اللغة في هيئتها وبناء كلماتها وطريقة الاشتقاق ونحو ذلك))[4].

ونظر أحمد أمين إلى ثقل أعباء قواعد العربية على الجيل الحاضر، فرأى أنّها كبَّلت هذا الجيل بأغلالٍ ينوء بثقلها وأعلن ضيقه بأبحاث جموع التكسير والعدد والمصادر والمذكر والمؤنث، فهو يراها سبباً من أسباب الخلط والاضطراب[1]، إذ يقول: ((وهناك أبواب أخرى في اللغة العربية مُسبِّبة للخلط والاضطراب، كباب التعدي واللزوم، وباب العدد، وباب المصادر وكثرتها، وبعثرتها، وجموع التكسير واضطرابها..الخ، وكلها تحتاج الى ضبط ولو بتضحية...))[2].

ودعا إلى تسهيل قواعد العربية دعوة صريحة وجريئة، فقال: ((فيجب العمل على تسهيل هذه الصعاب المُربِكة، والجرأة في تنظيمها ووضع قواعد عامة ولو خالفنا فيها بعض النصوص.))[3].

ويسهل عند أحمد أمين تغيير القاعدة اللغوية، ويجرؤ على نسف عدد من قواعد العربية، ووضع قواعد جديدة، ويجوّز التغيير والتبديل في الفاظ العربية[4].

وهذه دعوة واضحة لتيسير القواعد وتسهيلها، حتى لو اقتضى الأمر مخالفة النصوص لوضع قواعد جديدة، علماً أن النصّ اللغوي هو الأساس في تقعيد القاعدة، بينما عند أحمد أمين القاعدة هي الأساس؛ لذا لا يجد ضيراً في مخالفة بعض النصوص[5].

---

(2) ينظر: فيض الخاطر: 173/5.
(3) ينظر: م. ن: 181/5؛ والفصحى في مواجهة التحديات: 14.
(4) فيض الخاطر: 182/5.
(1) ينظر: الفصحى في مواجهة التحديات: 15.
(2) فيض الخاطر: 181/5.
(3) م. ن: 179/5.
(4) ينظر: الفصحى في مواجهة التحديات: 16.

ويرى أحمد أمين أن لغتنا متخلِّفة وعاجزة عن مسايرة حياتنا؛ لذلك فهو يطالب اللغويين أن يقفزوا باللغة من العصر العباسي إلى يومنا هذا، وأن تفتح اللغة صدرها لاحتياجاتنا، وأن تتطوّر لتكون في خدمة البشر، وأن يُقرَّ أهل اللغة بأحقيَّة رجال اللغة بتعريب كلماتها وخلق كلماتٍ جديدة، واشتقاق أخرى؛ لمواجهة موقفهم الحاضر، فلا تتخلَّف عقليتهم كما تخلَّفت لغتهم[6].

وهو يقول((إن تقدُّم الأمة تقدماً حقيقياً مستحيل مالم تتقدّم اللغة وتُستَخدَم في مصلحتها، وتملأ كلّ فراغٍ موجود))[7].

إن أفكار أحمد أمين واضحة جداً، فهو ينعت اللغة العربية بالتخلُّف والجمود والعجز عن مسايرة ركب التطور والتقدّم؛ لأنها لغة غير متطورة ولا تفي باحتياجات البشر، وكلامه هذا غير صحيح؛ لأن لغتنا متطورة وخدمت وما زالت تخدم احتياجاتنا، وأفضل من خدم الحضارة هي اللغة العربية، فقد أدَّت دوراً مهماً لانتقال مبادىء الفكر والتطور والتجدد، وأثَّرت في الحضارة تأثيراً كبيراً، فلغتنا غنية بألفاظها التي تصف كل شيء نصادفه في حياتنا، فقدرتها على التعبير عن العواطف الإنسانية ومقتضيات الحياة تجعلها في الطليعة، فكيف بعد كل هذا لم تخدم البشر وهي ما وجدت إلا من أجلهم ومن أجل خدمتهم.

وأظن أن أحمد أمين كان متأثراً بالتيارات الفكرية الوافدة في ذلك الوقت، أعني: الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، الذي تكاثرت فيه التيارات والأفكار الجديدة والمجتمع المفتوح واختلاط الأدباء والمفكرين بغيرهم، كذلك البعثات وأثرها في تغيير أفكار الكثير منهم، مما أدى إلى ظهور مجموعة من المفكّرين وأفكارهم التي وصفت اللغة العربية بالجمود والتخلّف ووصفت الشعوب العربية بالرجعية، أو أن كثرة تنقّله وتدريسه في مختلف المراحل العمرية بدءاً بتلاميذ المدرسة الابتدائية وانتهاءً بطلبة الجامعة أثَّرت فيه ودفعته إلى هذه الأفكار التي لم تكن غريبة عن أبناء جيله ومَن عاصره.

ومن الداعين إلى تغيير القواعد (سلامة موسى) الذي كتب مقالاً في كتابه (البلاغة العصرية واللغة العربية)[1]، أسماه ((التيسير.التيسير))[2]، ومن خلال اسم المقال نستطيع أن نتبيَّن ملامحه، ومايدعو اليه، فهو يبدأ بذكر المدة التي يحتاجها صبيَّان لتعلم اللغة، الأول يتعلم الانجليزية والثاني العربية، فيرى موسى أن الأول سيتعلم في مدة أقصاها ستة أشهر، أما الثاني فيحتاج إلى أربع سنوات لكي يتعلم، فيبدأ بذكر الفروق بين اللغتين، وهو في كل حال يجد أن اللغة الانجليزية هي أفضل من العربية ذاكِراً صعوبات لغتنا العربية.

---

(5) ينظر: م. ن: 16.
(6) ينظر: فيض الخاطر: 234/7.
(7) م. ن: 235/7.
(1) ظهر هذا الكتاب أول مرة سنة1945م.
(2) البلاغة العصرية واللغة العربية:147.

وفي آخر المقال يقول ((وإذن يجب أن نتَّجه نحو التيسير لا التعسير في تعليم اللغة العربية، نقنع بأقل مايمكن من القواعد، ونرفض كل ما يمكن من الشذوذات، ونختار من هذه الألوف من الكلمات نحو ألف كلمة للتعبير الدقيق في العلم والأدب والفلسفة...ثم نرتقي من هذه الكلمات إلى غيرها... فإذا كانت الغاية في التعلُّم هي القراءة فقط، فإننا نستطيع أن نصل إلى ذلك بلا قواعد نحوية، وجمهور الأمة يقرأ ولا يكتب، ثم نقصر تعلم القواعد بعد التيسير على الذين سيكتبونها.))[3].

إن آراء سلامة موسى إن كانت تعني شيئاً فلا تعني سوى الانتقاص من اللغة العربية، والدعوة إلى تغيير القواعد وهدمها، فأفكاره شاذة، وآراؤه لا تدلّ إلاّ على فكرٍ مريض وشاذ، فمن غير المعقول أن يحتاج التلاميذ إلى أربع سنوات لتعلُّم اللغة العربية، بينما يحتاج التلميذ الإنجليزي إلى ستة أشهر، فجميعنا يعلم أن التلاميذ منذ صغرهم يدخلون الكتاتيب لتعلّم القرآن، وفيه كلّ قواعد اللغة العربية، فيتعلَّمها التلميذ مع دروسٍ أخرى ليتخرَّج ولديه خزينٌ معقول من المفردات اللغوية المضبوطة، وكيف يمكنهم أن يتخرَّجوا وهم يقرؤون بلا قواعد نحوية؟ أيّ قراءةٍ تلك التي سيقرؤونها بلا قواعد؟ أظنه يقصد القراءة بالعامية فهو من أهم دعاتها.

يدعو سلامة موسى أن تكون هناك نخبة فقط هم الذين يقرؤون ويكتبون طبقاً للقواعد اللغوية المعروفة، أما بقية الناس أو جمهور الأمة فيكتفون بالقراءة دون الكتابة، وهي دعوة إلى الأمية.

يختم سلامة موسى مقالته بقوله: ((وليس لهذا التمييز شبيه في لغات العالم المتمدِّن، ولكن لغتنا شاذة في صعوبتها، وتحتاج إلى إجراءٍ شاذ))[1].

يقرّ سلامة موسى بأنّ الإجراء الذي يطالب باتخاذه من أجل تيسير قواعد العربية إجراءٌ شاذ، معللاً ذلك أن لغتنا العربية هي الشاذة.

وفي مقالة أخرى أسماها ((اللغة العربية في مدارسنا))[2]، يرى سلامة موسى أن الغاية من تعليم اللغة العربية في المدارس الشعبية[4]، هي القراءة دون الكتابة،فالعامل والخادم لا يحتاج إلى الكتابة إلاّ قليلاً ولكنه يحتاج إلى القراءة ربّما كل يوم؛ لذلك يجب أن يقتصر تعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية على تمكين التلميذ من المطالعة والفهم بلا حاجة إلى القواعد الخاصة بالنحو، فلا ضير أن رفع المفعول ونصب الفاعل مادام يفهم ما يقرأ، فحسبه أن يسكِّن أواخر الكلمات، أما في المدارس الثانوية فنعلِّم التلاميذ أقل ما يُستَطاع من قواعد النحو غير مبالين بالإعراب الذي أثبت الاختبار أنه لا فائدة منه بتاتاً، فالوقف في أواخر الكلمات هو الخطة السديدة التي يجب أن تُتَّبع[3].

---

(3) البلاغة العصرية و اللغة العربية : 150.
(1) م . ن : 151.
(2) م. ن: 137.
(3) وهي المدارس التي يدرس فيها مئة بالمئة من السكان؛ ينظر: م. ن: 137.
(4) ينظر: البلاغة العصرية و اللغة العربية : 137، 138.

إن آراء سلامة موسى آراءٌ فردية، لاتعبّر عن رأي المجتمع وليست نابعة منه، فالدعوة إلى تسكين أواخر الكلمات دون الحاجة إلى الإعراب واقتصار التلميذ على القراءة دون الكتابة لا يخدم بتاتاً التلاميذ ولا يعلّمهم لغتهم تعليماً صحيحاً، بل إن الطالب يتخرَّج من الابتدائية وهو جاهل بأبسط القواعد النحوية الواجب تعلّمها، ويتخرَّج من الثانوية وهو لا يستطيع أن يُعرِب كلمة واحدة، ويدخل الكلية وهو جاهل بأبسط القواعد النحوية وإعراباتها، وهذا ليس من التيسير في شيء، بل هو إلغاء لقواعد اللغة العربية من جذورها.

المطلب الثالث: الدعوات التي تبناها مجمع اللغة العربية بالقاهرة ووزارة المعارف المصرية:

إن الدعوة إلى تيسير القواعد وتبسيطها لم تقتصر على الأفراد بل شملت أيضاً المؤسسات الحكومية، إذ اتخذت محاولات التيسير طابعاً رسمياً في مصر، فقد قامت وزارة المعارف سنة 1938م بتأليف لجنة قوامها طه حسين وأحمد أمين وعلي الجارم وإبراهيم مصطفى وعبد المجيد الشافعي، مهمتها النظر في تيسير النحو والصرف والبلاغة، وقدَّمت اللجنة اقتراحاتها بهذا الشأن، والتي يمكن إجمالها بما يأتي[4]:

1- وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري في مثل(الفتى) و(الداعي) و(كتابي)، والاستغناء عن الإعراب المحلي في الأسماء المبنية والجمل.
2- إلغاء التمييز بين علامات الإعراب الأصلية والفرعية، وعدَّ كل منها في موضعه أصلاً، فلا توجد علامات نائبة عن علاماتٍ أخرى.
3- تسمية ركني الجملة بـ(الموضوع) و(المحمول) وجمع أبواب الفاعل ونائبه والمبتدأ واسم كان وإن في بابٍ واحد هو الموضوع، وجمع أبواب خبر المبتدأ وخبر كان وإن في بابٍ واحد هو المحمول.
4- إلغاء ضمائر الرفع المستترة جوازاً أو وجوباً في الماضي والأمر والمضارع مع عدِّ أحرف المضارعة إشارات إلى الموضوع أغنت عنه.
5- عدم تقدير المتعلّق العام للظرف والجار والمجرور حين يكون محمولاً، وعُدَّ الظرف أو الجار والمجرور نفسه هو المحمول.
6- رأت اللجنة طلباً للاختصار ضمّ عدد من الأبواب تحت اسمٍ واحد.
7- وضعت اللجنة مصطلح (أساليب) لتجمع تحته مجموعة من التراكيب مثل التعجّب والتحذير والإغراء.

(5) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 76-79؛ واللغة العربية في العصر الحديث (قضايا ومشكلات): 103؛ والنحو العربي مذاهبه وتيسيره، د.مجهد جيجان الدليمي وآخرين، طبع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، د.ت، 247، 248؛ وتيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، د.شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط 2، 1993م، 32-38.

فخرجت اللجنة بنتيجة وهي أن في اللغة العربية مآخذ ثلاثة وهي[1]:

1- وجود فلسفة حملت القدماء أن يفترضوا ويعللوا ويسرفوا في افتراضاتهم.
2- إسراف في القواعد نشأ عنه إسرافٌ في المصطلحات.
3- إمعان في التعمق العلمي باعد بين النحو والأدب.

وأرسلت اللجنة مقترحاتها إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة، وإلى عددٍ من الهيئات والمؤسسات المعنية باللغة العربية داخل مصر وخارجها؛ لدراسة هذه المقترحات[2].

وأصدر وزير المعارف سنة 1942م قراراً عَهِد فيه إلى المجمع دراسة تيسير قواعد النحو والصرف، فشكَّل المجمع لجنة الأصول فيه لدراسة التقرير الذي أرسلته الوزارة إلى المجمع، وتدارست اللجنة المقترحات، وفي مؤتمر المجمع لسنة 1945م درس المجمع تلك المقترحات وأصدر قراراته على أساسين[3]:

1- إن تلك المقترحات صالحة للمناقشة والمراجعة.
2- إن كل رأي يؤدّي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها لا يُنظر إليه.

أما القرارات التي خرج بها المجمع فهي[1]:

1- يبقى التقسيم القديم للكلمة، وهو أنها اسم أوفعل أو حرف، ويُتناول كلّ قسم من هذه الأقسام بما موجود في كتب النحو.
2- اتفق المجمع مع لجنة الوزارة على إلغاء ما يُسمَّى بالعلامات الأصلية في الإعراب والعلامات الفرعية.
3- الاكتفاء بألقاب البناء وهي الضم والفتح والكسر والسكون بحيث يعمّ استخدامها في ألقاب الإعراب، واتفق المجمع مع لجنة الوزارة على أساس الفكرة، غير أنه رأى الإبقاء على ألقاب الإعراب وإلغاء ألقاب البناء.
4- اتفقت اللجنة مع ابن مضاء في إلغاء ضمائر الرفع المتصلة المستترة جوازاً أو وجوباً، واعتَبرَتْ ضمائر الرفع المتصلة البارزة في مثل (قمتُ) حروف إشارة لا ضمائر، وأخذت كذلك برأي ابن مضاء في أن ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة مع الأفعال علامات عدد أو حروف عدد، وهي مثلها في الدلالة عليه مثل التاء الساكنة في الدلالة على التأنيث.
5- اتفق المجمع مع اللجنة في أن كل ما يُذكر في الجملة سوى الجزأين الأساسيين (المسند والمسند إليه) يُسمَّى تكملة، وهي منصوبة دائماً إلاّ إذا كانت مضافاً إليها أو

(1) ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث (قضايا ومشكلات): 103؛ والدراسات اللغوية في العراق: 151.
(2) ينظر: الدراسات اللغوية في العراق: 151.
(3) ينظر: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: 39.
(1) ينظر: م . ن : 39-45.

مسبوقة بحرف جر، وكان المجمع أكثر دقة من اللجنة إذ استثنى التوابع من عدِّها تكملة؛ لأنها تتبع في الإعراب ما قبلها.

6- وافق المجمع اللجنة على ما ذكرته في الصرف من حذف الإعلال والإبدال والقلب وتُنقَّل الكلمة في موازين مختلفة حتى تصل إلى هيئتها في النطق.

وقد لقيت بعض القرارات التي أقرَّها المجمع اهتماماً، وأول تلك القرارات قرارات المؤتمر الثقافي العربي الأول الذي عُقِدَ سنة 1947م لجامعة الدول العربية، إذ خصَّص لجنة من لجانه للغة والقواعد، فأكَّد المؤتمر حاجة القواعد إلى التيسير، ووضعَ منهجاً لتعليم النحو في المدارس الابتدائية والثانوية، وقدَّم له بقواعد مقتبسة من قرارات المجمع اللغوي ومقترحات الوزارة، وهي[2]:

1- عدم التعرّض للإعراب التقديري في المفردات، والمحلي في المفردات والجمل.
2- عدم التعرُّض لذكر أن هناك علامات فرعية للإعراب نائبة عن العلامات الأصلية.
3- أضاف المؤتمر إلى القاعدتين الماضيتين الأخذ بفكرة إلغاء الضمائر المستترة في الأفعال.
4- لا يُقال في المضاف إليه مضاف إليه فحسب، بل يُقال أنه مجرور بالإضافة.
5- يُقال في إعراب اسم كان إنه مبتدأ مرفوع، وهو في الواقع ليس مبتدأ؛ لأنه يسبق جملته فعل كان وأخواتها.
6- أن لا يُعنى بالتعاريف، وأن يُقتصَر في الإعراب على وظيفة الكلمة في الجملة وحكمها الإعرابي من غير تأويل.

هذه هي أهم المحاولات التي نادى بها الأفراد والمؤسسات لتيسير النحو وتبسيطه، فالشكوى من صعوبته قديمة، والمحاولات لتيسيره قديمة أيضاً، عرضنا في هذا المبحث جهود المحدثين في التيسير ومحاولاتهم التي قاموا بها، وهي جميعاً محاولات منها ما نُفِّذَت وأُخِذ بها، ومنها ما لم تُنفَّذ؛ لأنها لم ترقَ إلى المستوى العلمي التعليمي.

تعليق واستنتاج:

بعد أن انتهيت من عرض جهود المحدثين في تيسير النحو وقواعد اللغة العربية في النصف الأول من القرن العشرين، توصَّلت إلى جملة استنتاجات هي أن الشكوى من صعوبة النحو وتعقيده قديمة؛ لذلك ارتفعت الأصوات تنادي بتيسير النحو منذ نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجريين، وظهرت بشكل عملي في صورة كتب تعليمية تلبّي حاجة الطلاب والمتعلّمين مثل كتاب (التفاحة في النحو) لأبي جعفر النحَّاس (ت328هـ)، و(الجمل) للزجاجي (ت337هـ)، و(اللمع) لابن جني (ت392هـ) والملاحظ على هذه الكتب أنها لم تظهر فيها مصطلحات التيسير أو التجديد أو التبسيط، وإنما اتجهت إلى التعليم والاختصار.

(2) ينظر: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: 45.

ثم ظهر كتاب (الردّ على النحاة) لابن مضاء القرطبي (ت592هـ) الذي أحدث ثورة في التجديد والتيسير على مبدأ التأويل والتقدير، وأن يحذف من النحو مايستغني النحوي عنه، وأن ينبه على ماأجمعوا الخطأ فيه، وغايته هذه تتحقق بإلغاء نظرية العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وإبطال القياس، وترك المسائل النظرية، وإسقاط كلما لا يفيد في النطق.

والذي يهمنا هنا هو جهود المحدثين في التيسير، فقد جاء التيسير لينحصر في كيفية تعليم النحو، لا في النحو ذاته، فقد اختلفت الرؤيا إلى تيسير قواعد اللغة العربية بين الباحثين المحدثين، فمنهم مَن يراه تيسيراً ومنهم مَن يراه إصلاحاً، وهناك مَن يراه إحياءً للنحو العربي؛ لأنه يراه مات فالواجب يقضي بإحيائه وإعادة الحياة إليه من جديد.

وانقسمت جهود المحدثين إلى قسمين، فريق يرى أن النحو لا صعوبة فيه، وإنما العيب في طرق تدريسه وتبويبه، فرأى هؤلاء أن النحو يحتاج إلى تيسير طرائقه فلم يمسوا جوهر النحو في المحاولات التي قاموا بها أمثال حفني ناصف وعلي الجارم الذي يعدّ كتابهما من أقدم المحاولات في تيسير النحو، وهي محاولات ناجحة؛ لأنها قرَّبت النحو إلى التلاميذ، وقدَّمته بصورة سهلة، ومختصرة ومألوفة، ولكن مما يؤخذ على هذه السلسلة هو ((تقديم القواعد بطريقة تقريرية، تعوِّد الدارس الاعتماد على الحفظ لا على استخدام عقله في الفهم والهضم، وخلّوها من التطبيقات، وإلقاء هذا العبء على المعلم))[1].

وأختلف مع د.نعمة رحيم في مسألة خلو هذه السلسلة من التطبيقات فقد ذيَّل حفني ناصف آخر كل موضوع بمجموعة من التمرينات والتطبيقات، وخاصة في الكتاب المخصص لتلاميذ المدارس الابتدائية؛ ليتعرَّف من خلالها المعلم على مدى استيعاب التلميذ للمادة ومدى إدراكه لها.

أما سلسلة علي الجارم وزميله فقد ظهرت في الربع الثاني من القرن العشرين وسُمّيت بسلسلة النحو الواضح، واستفاد الجارم وزميله من تجربة حفني ناصف وزملائه في ((وضع الإطار العام لخطة الكتاب بمستوييه، بل أن المؤلِفَين وضعا كتاب(البلاغة الواضحة)[1] على غرار(النحو الواضح).))[2]، وهذه السلسلة تعدّ خطوة كبيرة في مجال إصلاح الكتاب النحوي[3].

ومن سمات التجديد في النحو الواضح أنه قام على ((على طريقة الاستنباط التي هي أكثر الطرق قرباً إلى عقول التلاميذ، وأثبتها أثراً في نفوسهم، وأقربها إلى المنطق؛ لأنها خير دافعٍ إلى التفكير والبحث وتعرّف وجوه المشابهة والمخالفة بين الأشباه والأضداد))[4].

أما إبراهيم مصطفى فكانت محاولته من أكثر المحاولات التي كان لها صدى واسع بين أوساط المثقفين، فقد دار كتابه حول محور مهم، وهو أن علامات الإعراب دوالٌ على معانٍ في

---

(1) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 47.
(1) لم أتطرق لهذا الكتاب لأنه خاص بالبلاغة.
(2) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 47.
(3) ينظر: في إصلاح النحو العربي: 72.
(4) النحو الواضح للمرحلة الابتدائية: 1/المقدمة؛ وينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره: 47، 48.

تأليف الجملة وربط الكلمة، وليست كما زعم النحاة من أنها أثرٌ يجلبه العامل، وخرج بنتيجة أن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب، ولا تدلُّ على معنى.

واتفق مع إبراهيم مصطفى في آرائه طه حسين الذي ضاق بأصول النحو القديمة وأخذ يتلمَّس لها أصولاً جديدة.

ولطه الراوي ومصطفى جواد آراء في الدعوة إلى التيسير، فلم يدعوا إلى تغيير القواعد، وإنما طالبا بتسهيل النحو وتقديمه للتلاميذ بالتدرّج وبطريقة تعليمية من السهل إلى الصعب فالأصعب، ولا تعرض قاعدة من قواعد النحو على الطلبة دون تمهيد ومقدمات تقوم عليها، إلاّ أن الراوي قسَّم دعاة الإصلاح إلى فئات أربع أو مذاهب أربع هي:

1- أصولي سلفي.
2- مذهب التهذيب والتشذيب.
3- مذهب الإنقلاب والتجديد.
4- مذهب العجز والتقصير.

وبعد أن فصَّل القول في كل مذهبٍ منها انحاز إلى المذهب الثاني، ويرى أنه يمكن الجمع بينه وبين المذهب الأول، وبذلك خرج بمذهبٍ خامس يمكن إضافته إلى المذاهب الأربعة ويمكن أن أُطلق عليه(مذهب سلفي تهذيبي)؛ لأنه جمع صفات المذهبين الأول والثاني، فهو سلفي لأنه لا يتخلّى عن كتب الأصول من مؤلفات الأقدمين مع تسهيلٍ لما فيها من خلال تأليف كتبٍ حديثة تحوي نفس المادة القديمة بإضافاتٍ جديدة تتفق وحاجات التلاميذ وميولهم ومستويات تفكيرهم وإدراكهم.

أما الفريق الثاني فيرى أن صعوبة النحو ترجع إلى النحو نفسه، وأن السبيل لتذليل صعوباته هو في تغييره وتبديل قواعده وآراؤهم تتلخّص في[1]:

1- إلغاء الإعراب بتسكين أواخره.
2- حذف بعض القواعد أو تعديلها كباب التعدي واللزوم، وباب العدد، وباب المصادر؛ لأنها مسببة للبعثرة، وكذلك جموع التكسير واضطرابها..الخ، وكلها تحتاج الى ضبط وإعادة صياغة.

ومن هؤلاء أحمد أمين وسلامة موسى، ودعوتهما لم تثمر ولم تنجـ، فدعوة سلامة موسى كانت دعوة إلى الأمية، وهي دعوة شاذة وحل شاذ لتيسير اللغة العربية، فقد فات سلامة موسى وغيره من دُعاة التغيير أن ((التيسير الذي نرجوه هو أن نيسّر قواعد العربية بحيث تظل محتفظة بمقوماتها الأساسية لا أن نمسخها إلى بناءٍ قوامه الضرورات والفلتات))[2].

(1) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر: 201.
(2) في إصلاح النحو العربي: 140.

وفي قواعد كل اللغات هناك صعوبات، فالصعوبات لا تقتصر على لغتنا العربية دون غيرها، فإذا ما سلَّمنا بهذا الرأي فالواجب يحتم أن تُذلل صعوبات كل اللغات على مختلف فصائلها، ولغتنا العربية إذا ما أردنا أن نغيّر قواعدها فمعنى هذا أن نتخلّى عن كل تاريخنا وماضينا ونقطع الصلة بالقرآن والحديث الشريف.

وترى د.نفوسة أن ((القول بترك الإعراب وتسكين أواخر الكلمات لا يلغي الإعراب؛ لأن الإعراب في الفصحى ليس قاصراً على أواخر الكلمات ولكنه داخل في بنيتها، وبتغييره تتغير معاني الكلمات مع بقاء حروفها كما هي))[3].

فهذه القواعد هي ما يمكن أن يسمّى بجوهر اللغة العربية وأي محاولة لهدمهاهو هدمٌ للغة العربية ولتراثها العريق.

أجمع معظم المحدثين على صعوبة النحو وحاجته إلى الإصلاح والتيسير والتجديد وإن اختلفت الوسائل وطرق المحاولة، وقد آلت هذه الدعوات إلى الموت، خاصة الدعوة إلى تغيير القواعد فلم يتأثر بها جمعٌ كبير من الباحثين ولم يدعون إليها، ولم يكن لجهودهم من أثرٌ يذكر في النصف الثاني من القرن العشرين.

المبحث الثاني

الدعوة إلى العامية

لقد تعرَّضت اللغة العربية لموجات من الصراع والتحديات، وأهم ما تعرَّضت له هو الدعوة إلى الكتابة بالعامية، وهي دعوة اتخذت أشكالاً عدّة، وتُعرَّف بأنها ((اللغة التي تستخدم في الشؤون العادية ويجري بها الحديث اليومي... ولا يخضع لقوانينٍ تحكمها؛ لأنها تلقائية متغيّرة تتغيّر تبعاً لتغيّر الأجيال وتغيّر الظروف المحيطة بهم))[1].

وتُستخدم لفظة (اللهجة) مكان العامية؛ لوجود علاقة بين الفصحى ومجموعة اللهجات المرتبطة بها[2]، فوجود هذه الظاهرة، أعني: اللهجات ليس بالأمر الشاذ في اللغة العربية، فهي تلازمها منذ أقدم عصورها، إذ انقسم المتكلِّمون بها إلى قبائل متعددة اختصت كل قبيلة بلهجة

(3) تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، د.نفوسة زكريا سعيد، دار نشر الثقافة بالإسكندرية، ط1، 1964م، ص204.

(1) تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر: 3، وينظر: فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي: 153.

(2) ينظر: أبحاث في العربية الفصحى: 186.